Document: EB 2007/91/R.30/Rev.1
Agenda: 10(e)(i)
Date: 12 September 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية أرمينيا من أجل

برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والتسعون
روما، 11–12 سبتمبر/أيلول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Henning V. Pedersen
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: +39-06-5459-2635
البريد الإلكتروني: h.pedersen@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39-06-5459-2374
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

خريطة منطقة البرنامج iii

موجز التمويل iv

أولاً - البرنامج 1

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء - التمويل المقترح 1

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال - الأهداف الإنمائية 3

هاء - التنسيق والمواءمة 4

هاء - المكونات وفئات النفقات 4

واو - الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشراكات 5

زاي - الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية 6

حاء - إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق 6

طاء - المخاطر الرئيسية 7

ياء - الاستدامة 7

ثانيا - الوثائق القانونية والسند القانوني 8

ثالثا - التوصية 8

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية أرمينيا من أجل برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق، على النحو الوارد في الفقرة 35.

خريطة منطقة البرنامج

أرمينيا

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية أرمينيا

برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية أرمينيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للبرنامج:	32.3 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	7.90 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.9 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	0.33 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية الجهات الأخرى المشاركة في التمويل (تحدد فيما بعد)
قيمة التمويل المشترك:	صندوق الأوبك: 10 ملايين دولار أمريكي الجهات الأخرى المشاركة في التمويل: 2 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	صندوق الأوبك: شروط عادية
مساهمة المقترض:	5.0 ملايين دولار أمريكي
مساهمة المؤسسات المالية المشاركة:	0.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.0 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية أرمينيا من أجل برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق

أولاً - البرنامج

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- سوف يوفر البرنامج تمويلا مبتكرا للمشروعات الريفية التي تنطوي على إمكانية النمو السريع ولكن يعوقها عدم توفر موارد مالية بخلاف القروض المصرفية التقليدية. ومن شأن تمكينها من النمو أن يساعد على زيادة عدد الأسواق المستدامة لتسويق المنتجات الزراعية وزيادة الطلب على العمالة الريفية وخدمات المشروعات الصغرية في سلاسل قيم السلع المعنية. وسوف تتمثل وسيلة التمويل الرئيسية للبرنامج في صندوق لرؤوس أموال المجازفة، وهو صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا الذي يمثل ابتكارا بالنسبة للمناطق الريفية في أرمينيا وللصندوق. وسوف يكون دعم البرنامج للمشروعات مرهونا بقدرتها على تشجيع النمو المستدام للدخل بين المجموعات التي يستهدفها البرنامج. وسوف يربط البرنامج بين ما يقدمه من تمويل ريفي وبين دعم تحسين وصول المستفيدين إلى المعرفة والتكنولوجيا والبنية الأساسية المطلوبة لتمكينهم من المشاركة بشكل مثمر في الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

باء - التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى جمهورية أرمينيا بمبلغ 7.90 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.9 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة بمبلغ 0.33 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي تقريبا) للمساعدة في تمويل برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق. وسوف يبلغ أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا. وسوف تمول المنحة أنشطة المساعدة التقنية والأنشطة الاستهلالية لصندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات السنوية التي حُدّدت لـجمهورية أرمينيا في إطار "نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" 12.4 مليون دولار أمريكي تقريبا على مدى دورة التخصيص التي تستغرق ثلاث سنوات (2007- 2009).

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- تتعرض أرمينيا لمستويات منخفضة من مخاطر إجهاد الديون حيث تنخفض جميع المؤشرات إلى ما دون عتبة عبء الديون الخاصة بالبلد. وقد هبطت نسبة الديون الخارجية من 33 في المائة من

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 إلى 22 في المائة خلال عام 2005. وأما إدارة الاقتصاد الكلي فهي سليمة ويزيد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي على خمسة في المائة. وتشهد أرمينيا سجلا متميزاً في مجال تنفيذ البرامج الممولة من الصندوق حيث صرفت جميع القروض بالكامل وأقفل معظمها قبل الموعد المحدد.

تدفق الأموال

5- سوف توجه حصيلة قرض ومنحة الصندوق من خلال اتفاقية تمويل اعتيادية بين الصندوق والحكومة. وسوف تقوم وزارة المالية والاقتصاد بفتح حساب خاص لتمويل حصة الصندوق من نفقات البرنامج وأنشطة التمويل الريفي والأشغال المدنية وتكاليف التشغيل.

ترتيبات الإشراف

6- سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور المؤسسة المتعاونة، وسيتولى الصندوق تقديم دعم متكرر للتنفيذ. وقد يعاد النظر في هذه الترتيبات على مر الزمن بما يتماشى مع التطورات التي تطرأ على القدرة الإشرافية للصندوق.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- لا يتوقع وجود أي استثناءات.

التسيير

8- من المزمع اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز جوانب تسيير التمويل المقدم من الصندوق: (i) المراجعة السنوية لحسابات البرنامج وقوائمه المالية وفقا للمعايير الدولية؛ (ii) الدعم المتكرر للإشراف والتنفيذ؛ (iii) التأكيد على نظم معلومات الإدارة ذات الجودة الفائقة؛ (iv) توفير المساعدة التقنية الدولية والوطنية الرفيعة المستوى لتنمية ودعم المؤسسات.

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- سوف يفيد البرنامج سكان الريف الناشطين اقتصادياً أو الذين من المحتمل أن يصبحوا ناشطين اقتصادياً. وتشمل أهم المجموعات المستهدفة: (i) المزارعون الذين يزاولون الزراعة الكفافية وشبه الكفافية، لا سيما المزارعين الذين لديهم استعداد للتحول إلى الزراعة التجارية؛ (ii) العاطلون وشبه العاطلين عن العمل وأصحاب العمل الحر من سكان الريف، بمن فيهم سكان المناطق شبه الحضرية، الذين يندرجون حالياً ضمن أفقر المجموعات الريفية؛ (iii) المعدمون؛ (iv) نساء الريف الفقيرات اللاتي يبحثن عن عمل.

نهج الاستهداف

10- يعكس التوزيع الجغرافي لاستثمارات البرنامج ترتيب المقاطعات الريفية من حيث مستويات الفقر. وإضافة إلى ذلك، فقد تم وضع إجراءات الاستهداف بحيث تلائم مختلف المكونات الفرعية

للبرنامج. وفيما يتعلق باستثمارات صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا فسوف يستخدم مؤشر مضاعف لسلاسل القيمة لتقدير ما يتحقق من فوائد للشخص المتوسط في المجموعات المستهدفة كنتيجة مباشرة لاستثمار أموال أسهم رأس المال. وفيما يتعلق بالتمويل في إطار اعتماد التمويل الريفي، فسوف يجري وضع خطط عمل شاملة لتوثيق آثار ذلك على إدرار الدخل. وسيتم إعطاء الأفضلية لطالبي الدعم من صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا ممن يتيحون للنساء فرصة الاشتراك كموردات وموظفات. كما سيدعم البرنامج إدخال الضمانات الشخصية باعتبارها خيارا لضمان القروض الزراعية التي يمولها اعتماد التمويل الريفي، وهو ما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للنساء اللاتي يتعذر عليهن حاليا تقديم ضمانات.

المشاركة

11- يستند مكون التمويل الريفي إلى النهج القائم على الأسواق الذي يشجع حصول السكان على التمويل وفرص العمل والمساعدة التقنية. كما يشمل البرنامج فرصا اجتماعية لتحسين الوصول إلى الطرق، والري على النطاق الصغير، وإمدادات الغاز على مستوى القرى. وسوف يساهم المستفيدون نقداً أو عيناً بما لا يقل عن 10 في المائة من إجمالي تكاليف البنية الأساسية، وسيشاركون في تصميم البنية الأساسية والإشراف عليها وتشغيلها وصيانتها.

دال - الأهداف الإنمائية

الأهداف الرئيسية للبرنامج

12- يتمثل الهدف العام للبرنامج في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفقراء الريف في أرمينيا. ويتمثل الهدف المحدد للبرنامج فيما يلي: (i) حفز نمو المشروعات الريفية التي تنطوي على ميزة نسبية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقراء من منتجي المواد الأولية وسكان الريف الذي يلتمسون فرصاً أفضل للعمل؛ (ii) توفير وسيلة استثمارية وما يصاحبها من تمويل لتلبية الحاجة إلى تمويل أسهم رؤوس الأموال الريفية؛ (iii) تحسين قدرة القطاع المالي.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- يسعى حوار السياسات الذي يجريه الصندوق في أرمينيا إلى ضمان التركيز على تهيئة فرص لتحقيق النمو لصالح الفقراء وتنمية المناطق الجبلية الريفية. ويمثل تحسين البيئة المواتية لتنمية القطاع الخاص في هذا الإطار مجال التركيز الرئيسي للبرنامج وللمناقشات الجارية مع الحكومة والجهات الشريكة الأخرى.

مواءمة سياسات الصندوق واستراتيجيته

14- يتماشى البرنامج مع التوجهات الرئيسية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لأرمينيا لعام 2003، وهي: (i) زيادة إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات المالية وإلى الأسواق؛ (ii) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم. وإضافة إلى ذلك فإن البرنامج يتواءم مع مختلف أهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010 التي ترمي إلى تعزيز إمكانية فقراء الريف فيما يلي: (i) الوصول إلى

الموارد الطبيعية؛ (ii) الوصول إلى التقانات الزراعية المحسنة؛ (iii) الوصول إلى طائفة واسعة من الخدمات المالية؛ (iv) فرص العمالة وإقامة المشروعات الريفية غير الزراعية.

هاء - التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

15- سينفذ البرنامج أجزاء مهمة من وثيقة استراتيجية الحد من الفقر لأرمينيا لعام 2004 التي تعتبر تنمية القطاع الخاص وما يلحقها من تهيئة فرص العمل أهم أداة للحد من الفقر. كما سيتماشى البرنامج مع استراتيجية الحكومة للتنمية الزراعية المستدامة لعام 2004 من حيث (i) زيادة الإنتاج الزراعي الإجمالي وتحسين ربحيته؛ (ii) زيادة كفاءة استخدام الأراضي والمياه والعمالة والبحوث والموارد التقنية؛ (iii) تحسين السلامة الغذائية؛ (iv) تعزيز البنية الأساسية الزراعية؛ (v) زيادة حصة المنتجين من الأرباح؛ (vi) تأكيد التكامل مع العمليات الزراعية الدولية.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- تم تصميم البرنامج من خلال علاقات شراكة (مالية واستراتيجية) وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، ومؤسسة تحدي الألفية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. ويجري تنسيق تنظيم البرنامج وإدارته باستخدام النظم الحكومية والإجراءات المعمول بها في المبادرات الإنمائية الأخرى ذات الصلة التي تدعمها الجهات المانحة.

هاء - المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتألف المشروع من ثلاثة مكونات رئيسية هي: (i) التمويل الريفي، وهو يشمل دعم إنشاء صندوق لرؤوس أموال المجازفة (صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا) ونافذة قروض أصغر من خلال اعتماد التمويل الريفي القائم الذي يرعاه الصندوق؛ (ii) الاستثمار في البنية الأساسية الريفية؛ (iii) تنفيذ البرنامج.

فئات النفقات

18- تتمثل فئات النفقات الرئيسية فيما يلي: (i) الأشغال المدنية (46 في المائة من التكاليف الأساسية)؛ (ii) استثمار/إعادة تمويل رأس المال (41 في المائة)؛ (iii) التكاليف المتكررة، بما فيها المرتبات وتكاليف التشغيل والصيانة وغيرها من تكاليف التشغيل (10 في المائة). وهناك ثلاث فئات أخرى تمثل معاً 3 في المائة من التكاليف الأساسية، هي: (i) المعدات والسلع والمركبات؛ (ii) المساعدة التقنية؛ (iii) التدريب والأنشطة المتخصصة.

واو - الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- سوف تتولى وزارة الزراعة دور المؤسسة الرئيسية للبرنامج ككل، وستضطلع وزارة المالية والاقتصاد بالإشراف على أنشطة اعتماد التمويل الريفي. وسوف تخضع أنشطة صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا للقوانين واللوائح المنطبقة على المؤسسات ونظمها الأساسية. وسوف تعمل لجنة لتنسيق البرنامج تحت المسؤولية الشاملة لوزارة الزراعة من أجل كفالة الامتثال لسياسات البرنامج ومعاييره المتفاوض بشأنها والمتفق عليها مع الصندوق.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستتولى وحدة لإدارة البرنامج المسؤولية اليومية الشاملة عن تخطيط نواتج وفعالية البرنامج وإدارتها وتنسيقها ورصدها وتقييمها، كما ستقع عليها المسؤولية عن تقديم التقارير الإدارية والمالية. وستتمتع هذه الوحدة كذلك بالاستقلال الإداري والمالي لإبرام عقود مع أطراف أخرى بشأن متطلبات تنفيذ البرنامج. وسوف يتولى إدارة صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا ملاك صغير من الموظفين الفنيين الذين سيعينون بشروط يقبلها الصندوق، ويحكمهم مجلس أمناء يضم ممثلين عن الحكومة وأعضاء من القطاع الخاص على درجة عالية من الخبرة المهنية، وهؤلاء هم الذين سيشكلون الأغلبية. وسوف ترشح الحكومة أمناء يرتضيهم الصندوق، وستؤثر في الإطار السياساتي العام لصندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا من خلال تمثيلها في هذا الصندوق. على أن صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا سيتمتع بالاستقلال التام في اتخاذ قرارات الاستثمار التي ستقع المسؤولية عنها على لجنة استثمار فنية. ويجوز للمستثمرين الآخرين في صندوق التنمية الاقتصادية الريفية المتوقع انضمامهم إليه في مرحلة لاحقة المطالبة بمقعد في مجلس أمناء الصندوق حسب الاقتضاء.

دور المساعدة التقنية

21- يشمل التمويل المقدم من الصندوق 0.62 مليون دولار أمريكي للمساعدة التقنية الوطنية والدولية. وبالنظر إلى أن أرمينيا حديثة عهد بتمويل أسهم رأس المال الريفي فإن إنشاء صندوق التنمية الاقتصادية الريفية واستهلال عملياته الأولية سيتولى دعمه خبراء معينون دولياً تسدد رواتبهم في البداية من خلال منحة من الصندوق. وسوف يتولى خبراء محليون دعم العناصر الأخرى التي ينطوي عليها إنشاء صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- يتمثل الأساس القانوني لصندوق التنمية الاقتصادية الريفية في كونه مؤسسة مستقلة بموجب القانون الأرميني، وسوف توضع لها نظم أساسية تعبر عن أهدافها الإنمائية وتكون مقبولة للصندوق. وحسب الممارسات المعمول بها حاليا فإن الصندوق يقبل ترتيبات التنفيذ بين وزارة المالية والاقتصاد وبين اعتماد التمويل الريفي.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- يبلغ مجموع تكلفة البرنامج 32.3 مليون دولار أمريكي على مدى فترة تنفيذ تستغرق خمس سنوات. وسوف يساهم الصندوق بما مقداره 12.4 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك منحة مقدارها 0.5 مليون دولار أمريكي (39 في المائة من مجموع التكاليف). ومن المتوقع أن تبلغ مساهمة صندوق الأوبك 10.0 ملايين دولار أمريكي (31 في المائة) ولكنها لم تتأكد بعد. وسوف تساهم المؤسسات المالية المشاركة بما مقداره 0.9 مليون دولار أمريكي (3 في المائة)، وستساهم الحكومة بنحو 5.0 ملايين دولار أمريكي (15 في المائة) وأما المستفيدون فسيساهمون بمبلغ 2.0 مليون دولار أمريكي (6 في المائة). وإضافة إلى ذلك، من المتوقع الحصول على تمويل مشترك بما مقداره 2.0 مليون دولار أمريكي (6 في المائة) لعنصر التمويل الريفي.

زاي - الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- تشمل الفوائد ما يلي: (i) زيادة فرص وصول الفقراء من منتجي المواد الأولية إلى أسواق أكبر وأكثر موثوقية وأعلى ربحية؛ (ii) زيادة الفرص أمام المزارعين للاستثمار في تنمية قدرتهم على الإنتاج المربح والموجه نحو الأغراض التجارية؛ (iii) زيادة فرص العمل الزراعي وغير الزراعي. وسوف تشمل الفوائد المؤسسية والتشغيلية للبرنامج في القطاع المالي ما يلي: (i) توفير التمويل لأسهم رأس المال اللازم للتنمية الزراعية والريفية من خلال صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا؛ (ii) زيادة توجيه المصارف التجارية نحو خدمة المشروعات الريفية والمزارعين؛ (iii) مواصلة استحداث وسائل تمويلية قادرة على الوصول إلى فقراء الريف.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- بالنظر إلى أن أنشطة البرنامج ستكون في معظمها مدفوعة بقوى الطلب فإن من غير الممكن إجراء تحليل اقتصادي ومالي شامل. وتكشف نماذج المشروعات والمَزارع عن عوائد مرضية. ويبين نموذج مالي أعد لعمليات صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا عن أن هذا الصندوق سيحقق فائضاً خلال السنة الرابعة من تشغيله حتى في ظل الترتيبات المحفوفة بمخاطر كبيرة. ويعتبر اعتماد التمويل الريفي بالفعل مستداماً من الناحية المالية في إطار البرنامج الجاري للتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية.

حاء - إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- يُعد الأخذ بتمويل أسهم رأس المال للتنمية الزراعية والريفية وسيلة جديدة في الصندوق، وبالتالي فإن تجربة صندوق التنمية الاقتصادية الريفية سيجري توثيقها بدقة ونشرها على نطاق واسع. وبالإضافة إلى إنشاء نظام لمعلومات الإدارة، سيمول الصندوق استعراضاً سنوياً وبعثات للدعم التقني وما يرتبط بذلك من حلقات عمل لمتابعة التقدم المحرز وتوجيهه. وسوف يدير صندوق

التنمية الاقتصادية الريفية موقعاً شبكياً وسيقوم بإصدار نشرات بينما سيجري بحث نشر النتائج المتحققة والدروس المستفادة على نطاق أوسع.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها البرنامج

27- يمثل إنشاء صندوق لرؤوس أموال المجازفة، باعتباره أداة للحد من الفقر وتوليد فرص العمل وتحسين الوصول إلى الأسواق، ابتكاراً مهماً بالنسبة لأرمينيا وللصندوق.

نهج توسيع النطاق

28- يمثل صندوق التنمية الاقتصادية الريفية تجربة رائدة للصندوق. وكما جاء من قبل، فإن النية تتجه نحو إجراء توثيق دقيق لإمكانية تكرار تلك التجربة في البلدان الأعضاء الأخرى في الإقليم.

طاء - المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- يتحمل صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في طياته، باعتباره ابتكاراً رئيسياً، الخطر الرئيسي المرتبط بالبرنامج. وتشمل تدابير التخفيف المزمعة ما يلي: (i) تعيين موظفين فنيين من ذوي المؤهلات العالية والخبرة الواسعة؛ (ii) الدعم المتواصل من خبراء تقنيين معينين دولياً من ذوي المؤهلات والخبرات العالية؛ (iii) الاستقلال القانوني؛ (iv) دقة الاختيار، بما يقبله الصندوق، لأمناء صندوق التنمية الاقتصادية الريفية الذين ينبغي مراعاتهم لاهتمام البرنامج بالجمع بين الجدوى التجارية والحد من الفقر الريفي والدراية التامة بذلك؛ (v) إعداد خطة عمل خمسية شاملة لصندوق التنمية الاقتصادية الريفية بحيث توفر، من بين جملة أمور، استراتيجية خروج طويلة الأجل بشأن انسحاب الحكومة من ملكية هذا الصندوق؛ (vi) الرسملة التدريجية لصندوق التنمية الاقتصادية الريفية رهناً بأدائه المالي؛ (vii) اشتراط موافقة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أول ثلاثة استثمارات على أساس "عدم الاعتراض"؛ (viii) الرصد الدقيق لعمليات صندوق التنمية الاقتصادية الريفية وأدائه من جانب وحدة إدارة البرنامج والمؤسسة المتعاونة والصندوق؛ (ix) الاستعراض السنوي وبعثات الدعم التقني السنوية من الصندوق؛ (x) حلقات عمل للاستعراض السنوي.

التصنيف البيئي

30- طبقاً لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صنف البرنامج كعملية من الفئة "باء" حيث من غير المرجح أن تنجم عنه أي آثار بيئية سلبية كبيرة.

ياء - الاستدامة

31- تم تأكيد استدامة استثمارات البرنامج من خلال ما يلي: (i) النموذج المالي لصندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا؛ (ii) الاستدامة المؤكدة لاعتماد التمويل الريفي والطلب الكبير على ما يقدمه من خدمات؛ (iii) اشتراط إبرام اتفاقيات ثابتة بشأن التشغيل والصيانة كشرط مسبق لاستثمارات البرنامج في البنية الأساسية؛ (iv) وضع استراتيجية لسحب استثمارات الحكومة من صندوق التنمية الاقتصادية الريفية.

ثانيا - الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية أرمينيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترد رفق كملحق هذه الوثيقة الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها.

33- وجمهورية أرمينيا مخولةٌ بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا - التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية أرمينيا قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها سبعة ملايين وتسعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 900 7 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته غايته 1 فبراير/شباط 2047 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية أرمينيا منحةً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة وثلاثون ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 330 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية تمويل البرنامج المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات بتاريخ 24 يوليو/تموز 2007)

التمايز بين الجنسين

1- ستضمن حكومة أرمينيا (الحكومة) إدماج اهتمامات التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق (البرنامج) خلال فترة التنفيذ.

استخدام مركبات البرنامج وغيرها من معداته

2- ستضمن الحكومة:

(أ) تخصيص جميع المركبات وغيرها من المعدات المشتراة بموجب البرنامج لأطراف البرنامج وتكريسها حصرا لاستخداماته؛

(ب) ملاءمة أنماط المركبات وغيرها من المعدات المشتراة بموجب البرنامج لاحتياجات البرنامج.

التأمين على موظفي البرنامج

3- ستقوم وحدة إدارة البرنامج بالتأمين على موظفيه ضد الحوادث والمخاطر الصحية إلى الحد الذي يتماشى مع ممارساتها الاعتيادية فيما يتعلق بالخدمة المدنية الوطنية.

التدليس والفساد

4- ستلفت الحكومة نظر الصندوق على الفور لأي إدعاءات أو مخاوف بوقوع حالات تدليس أو/فساد تتعلق بتنفيذ البرنامج بما لها علم به أو إدراك بوقوعه.

الإعفاء من الضرائب

5- (أ) ستعفي الحكومة حصيلة قرض ومنحة الصندوق من جميع الرسوم على الاستيراد، والضرائب على الإنتاج والمبيعات، وضريبة القيمة المضافة على النفقات، ويتضمن ذلك، دون أن يقتصر على، المركبات والدراجات النارية، والكمبيوترات، والطابعات وبرامج الكمبيوتر ومعدات المكاتب والمخابر والإمدادات ومعدات الفيديو وغيرها من السلع. وبالنسبة للضرائب، ستستخدم الحكومة الأموال من مواردها الخاصة.

(ب) لن تستخدم حصيلة قرض ومنحة الصندوق لتسديد رسوم الضمان الاجتماعي لموظفي البرنامج إلى صندوق الضمان الاجتماعي، إذ ستستخدم الحكومة مواردها الخاصة لتسديد جميع هذه الرسوم. وسيدفع الموظفون المتعاقدون وموفرو الخدمات الأفراد ضريبة الدخل بشكل مباشر دون أن تحتفظ بها وحدة إدارة البرنامج أو صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا أو اعتماد التمويل الريفي أو غيرهم من وكالات التنفيذ.

(ج) ستضمن الحكومة تخصيص ما يلزم في ميزانيتها للضرائب والرسوم التي تغطي جميع احتياجات البرنامج بما يتفق مع خطط العمل والميزانيات السنوية. وستضمن الحكومة أن تظهر الفوائد المتعلقة بالنفقات وبوضوح المبلغ المدفوع من القرض والمنحة.

التعليق

6- يحق للصندوق أن يعلق جزئيا أو كليا حق الحكومة في طلب سحوبات من حسابي القرض والمنحة في حال وقوع أي من الأحداث المنصوص عليها أدناه. ويحق له أن يعلق حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض في حال لم تتم المراجعة المالية بصورة مرضية في غضون 12 شهرا من التاريخ المحدد لرفع التقارير المالية، أو في حال:

(أ) عدم التوقيع على الاتفاقيات الناظمة للمساعدة المالية من صندوق الأوبك للتنمية الدولية في غضون 12 شهرا من تاريخ نفاذ اتفاقية تمويل البرنامج، وإذا لم تتوفر الأموال البديلة للحكومة بالشروط والأوضاع التي يرتضيها الصندوق؛

(ب) التخلي عن القانون الأساسي لصندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا و/أو اللوائح الناظمة لاعتماد التمويل الريفي أو أي من بنوده أو تعليقه أو الغاؤه أو تحريفه أو تعديله بأي صورة أخرى بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التخلي أو التعليق أو الإلغاء أو التحريف أو التعديل قد كان له، أو يمكن أن يكون له، تأثير مادي سلبي على مكونات البرنامج؛

(ج) اتخاذ أية سلطة كفؤة إجراء لحل صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا و/أو اعتماد التمويل الريفي أو لتعليق عملياتهما أو البدء بأي إجراء أو عمل لتوزيع أصول صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا و/أو اعتماد التمويل الريفي على دائنيهما؛

(د) قيام الصندوق بإشعار الحكومة بعلمه بإدعاءات قابلة للتصديق بوقوع ممارسات فساد أو تدليس تتعلق بالبرنامج، وفشل الحكومة في اتخاذ الإجراء الملائم في الوقت المناسب للتطرق لهذه المسألة على النحو الذي يرتضيه الصندوق؛

(هـ) ألا يكون التوريد قد جرى أو يجري بما يتفق مع البنود المنصوص عليها في اتفاقية تمويل البرنامج.

الشروط السابقة للسحب

7- (أ) لن تتم أي سحوبات فيما يتعلق بالنفقات بموجب المنحة ما لم تكن خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة الأولى من البرنامج قد قُدمت للصندوق وحظيت بموافقته عليها.

(ب) لن تتم أية سحوبات بموجب المكون الفرعي الخاص بتنمية صندوق رأس مال المشروعات الريفية ما لم تكن خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة الأولى من البرنامج قد قدمت للصندوق وحظيت بموافقته عليها:

(i) وما لم يكن صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا قد أحدث وسجل؛

(ii) وما لم يكن مجلس أمناء صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا ومديره وموظفوه الأساسيون قد عينوا حسب الأصول؛

(iii) وما لم تكن وزارة المالية والاقتصاد ووزارة الزراعة قد دخلتا في اتفاقيات ثانوية مع صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا؛

(iv) وما لم تكن حسابات صندوق التنمية الاقتصادية الريفية في أرمينيا قد فتحت.

(ج) لن تتم أية سحوبات فيما يتعلق بالنفقات بموجب القرض الاستثماري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمكونات الفرعية لقروض تنمية المزارع ما لم تكن خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للبرنامج قد قدمت للصندوق وحظيت بموافقته عليها؛

(i) ما لم يكن حساب اعتماد التمويل الريفي/برنامج وصول المزارعين إلى الأسواق وصندوقه المتجدد قد تم فتحهما؛

(ii) ما لم يكن الحكومة قد دخلت في اتفاقيات ثانوية مع اعتماد التمويل الريفي.

(د) لن تتم أية سحوبات تتعلق بالنفقات بموجب المكون الفرعي الخاص بالبنى الأساسية المنبثقة عن الاستثمارات ما لم تكن خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة الأولى من البرنامج قد قدمت للصندوق وحظيت بموافقته عليها.

(iii) وما لم يكن حساب الأشغال المدنية في البرنامج قد فتح حسب الأصول بالدرام الأرمني؛

(iv) وما لم يكن الشروط المذكورة في الفقرة 7 (ب) أعلاه قد استوفيت.

الشروط السابقة لنفاذ المفعول

8- ستدخل اتفاقية تمويل البرنامج حيز النفاذ عند استيفاء الشروط السابقة التالية:

(أ) أن تكون لجنة تنسيق البرنامج قد أنشئت حسب الأصول بتشكيلة يقبلها الصندوق؛

(ب) أن يكون المرسوم الحكومي الذي يؤكد تشكيل وحدة إدارة البرنامج قد أصدر؛

(ج) أن تكون الحكومة قد فتحت حسب الأصول الحساب الخاص للبرنامج بالدولارات الأمريكية في مصرف تجاري يقبله الصندوق؛

(د) أن تكون الحكومة قد فتحت حسب الأصول الحساب المصرفي للمنحة بالدولارات الأمريكية في مصرف تجاري يقبله الصندوق؛

(هـ) أن تضمن الحكومة قيام وحدة إدارة البرنامج بفتح حساب تشغيل البرنامج حسب الأصول بالدرامات الأرمينية في مصرف تجاري يقبله الصندوق، وأن تكون قد أودعت فيه الأموال النظيرة أو أن تكون قد خصصت من ميزانيتها تلك الأموال النظيرة؛

(و) أن تكون الحكومة قد أودعت 50% من الأموال النظيرة بما يعادل 000 250 1 دولار أمريكي في حساب تشغيل البرنامج؛

(ز) أن تكون اتفاقية تمويل البرنامج قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من قبل الحكومة قد فوض بهما وصودق عليهما من قبل جميع الإجراءات الحكومية والإدارية الضرورية؛

(ح) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا صادرا عن ممثل مفوض له بإصدار مثل هذا الرأي بالشكل والمضمون الذي يرتضيه الصندوق.

Key reference documents

Country reference documents

Agricultural Sustainable Development Strategy (2004)
Poverty Reduction Strategy Paper (2004)

IFAD reference documents

Administrative Procedures on Environmental Assessment
Country Strategic Opportunities Paper (2003)
IFAD Strategic Framework 2007-2010
Learning Notes
Private-Sector Partnerships and Development Strategy

Other miscellaneous reference documents

Gorton, M., and White, J./2004/Vertical Coordination in Transition Countries: A comparative study of agri-food chains in Moldova, Armenia, Georgia, Russia, Ukraine
Statistical Yearbook of Armenia, 2006
USAID /June 2004/Armenia Competitiveness Assessment
World Bank/2005/Environmentally and Socially Sustainable Development Department for Europe and Central Asia
World Bank/2005/Armenia's Rural Economy – From Transition to Development.

Logical framework

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal:			
To improve the economic and social status of poor rural people in the Programme area.	▪ Sustained per capita income growth. ▪ Increase in household asset ownership. ▪ Reduction in prevalence of malnutrition among children below five years of age.	▪ Household surveys. ▪ UNICEF's Armenian Demographic and Health Survey (DHS). ▪ Impact assessment surveys. ▪ National statistical data (Income Expenditures and Food Consumption in Armenia and Social Snapshot and Poverty in Armenia). ▪ Programme M&E database.	▪ National security remains adequate. ▪ Absence of external economic shocks.
Purpose/Objectives:			
To stimulate rapid growth of rural enterprises with a comparative economic advantage and strong linkages to poor primary producers and rural people seeking improved employment opportunities. To provide an investment instrument and associated funding which would respond to the need for rural equity finance. To further develop the capacity of the financial sector in Armenia to respond to needs for small and medium credit products.	▪ Value of gross loan portfolio (loans outstanding – loans written off). ▪ Value and volume of marketed rural produce. ▪ No. of new full time equivalent jobs created. ▪ Incremental assets of the smallholders. ▪ Incremental value and volume of production of smallholders. ▪ No. of farmers reporting improved farm profitability.	▪ Programme M&E database. ▪ National and *marz* level statistics. ▪ Export/import statistics. ▪ RFF database (PFIs record). ▪ FREDA's Investment Memorandum for each Company. ▪ Farmer Market Access Facilitators' Annual Report on the value chains for each Company.	▪ Liberal economic policies continue. ▪ No deterioration in external trade routes. ▪ Continued reforms in financial sector (policy and regulatory framework).
Outputs:			
Diversified and increased income and rural employment. New, appropriate and flexible financial services. Improved business and marketing environment. Increased compliance with food health and safety standards. Additional and improved rural infrastructure investments.	▪ No. of applications received/accepted by PFIs. ▪ No., type and volume of loans and equity provision. ▪ No. and value of loan repayment rate. ▪ Revenue growth of enterprises. ▪ No., type and quality of business and marketing services provided. ▪ No. and type of food health and safety standards met. ▪ Value invested in infrastructure. ▪ No. and type of infrastructure built. ▪ No. of households served by the infrastructure. ▪ No. of infrastructures operational after three years.	▪ Programme M&E database. ▪ RFF database (PFI's records). ▪ FREDA's Investment Memorandum for each Company (containing business plans). ▪ National and *marz* level statistics ▪ Public sales records and enterprise records. ▪ Export/import statistics ▪ RESCAD Competitive Grant records. ▪ Supervising Engineers' Annual Infrastructure Investment Summary Report.	▪ Political situation conducive to private investment. ▪ Availability of potential investors to take entrepreneurial risks. ▪ Financial institutions willing and able to address the intended target groups. ▪ GOA and IFAD able to identify and agree on the establishment and operations of a Venture Capital Fund. ▪ Demand for medium, long-term loans from small, medium entrepreneurs.